



المشاركة السياسية وأساليب الحكم الرشيد ليبيا أنموذجاً

أ. إسماعيل محمد رويحة

قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والتجارة – جامعة المرقب

ismailrwiha1979@yahoo.co

ملخص الدراسة

إذا ما بحثنا عن مكامن الضعف التي تصيب الدول النامية عامة فإننا سنجد أن موضوع البحث الذي يتحدث عن المشاركة السياسية والحكم الرشيد يلامس جوهر القضية التي تعيق عملية البناء المؤسساتي في ليبيا كنموذج للدراسة من بين الدول النامية، فعلى الرغم من وفرة الموارد المالية للدولة الليبية مقارنة بالدول النامية على أقل تقدير منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا لم يتم استثمار هذه الموارد بالشكل الأمثل الذي يساهم في رفع مستوى دخل الفرد وإدارة عجلة التنمية نحو مستقبل أفضل وذلك بسبب غياب الحكم الرشيد الذي يعمل على تحقيق رفاه المواطن ويسعى لبناء المؤسسات الديمقراطية التي من خلالها يتسنى للفرد المشاركة في الحياة السياسية وممارسة حقه المشروع في اختيار من يمثله أو ينوب عنه في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة للدولة ، ولا يمكن أن يتحقق هذا العنصر إلا في مناخ ديمقراطي حقيقي، كما يركز موضوع الدراسة على أهم التحديات الراهنة التي تعيق عملية التحول الديمقراطي وتشكل عقبة كبيرة أمام أي محاولة للإصلاح ودفع لعجلة التنمية نحو مستقبل أفضل.

المقدمة:

يعتبر الكثير من الفلاسفة أن المشاركة السياسية بمثابة قلب الديمقراطية، فارتفاع نسبتها دليل على أوسع الديمقراطية وضعفها دليل على انحسارها، ويرى الكثير من الدارسين أن المواطن في الدول النامية يعيش جو لا ديمقراطي يتميز بحرمانه من حقه في إبداء الرأي وحرية التعبير، ومن أجل تغيير هذا الواقع يتوجب علينا التأكيد على الدور الإيجابي الذي يمثله الفرد في الحياة السياسية وذلك من خلال ممارسة حقه في التصويت والترشح للهيئات المنتخبة والاهتمام بالقضايا والأمور السياسية ومناقشتها مع الآخرين وكذلك ضمان حقه في الانضمام إلى النقابات والاتحادات والأحزاب السياسية، فهذا هو السبيل الوحيد والطريق الأمثل لتغيير هذا الواقع لكي يتم الضغط على الحكومات في الدول النامية وإجبارها على الانصياع إلى مطالب المواطن المشروعة التي تكفلها جميع القوانين والساتير في دوال العالم المتقدمة، حتى يستطيع أن يساهم في بناء دولة المؤسسات دولة القانون التي تتطلع للحاق بركب الدول المتقدمة دون إقصاء لأي مكون من مكوناتها وأفراد من أبنائها وتعمل على دفع عجلة التنمية نحو البناء والتطوير.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الموضوع في الوقت الذي تسعى فيه ليبيا إلى تخطي هذه المرحلة الحساسة من التحول التاريخي الذي سوف تتجلى ملامحه من خلال جهود أبنائها المتواصلة من العمل ويجدية من واقع إحساسهم بالمسؤولية وللتأكيد على ضرورة وضع الأسس السليمة لبناء نظام حكم ديمقراطي راشد يفوقه أهل





الخبرة والكفاءة في دولة المؤسسات وعلى هذا الأساس يمكن صيغ إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي : ما هو السبيل الأنجع لإصلاح مؤسسات الدولة ومنعها من الانهيار في ظل حالة الانقسام التي تعيشها البلاد . أما فرضية الدراسة تكمن في أن بناء دولة المؤسسات والحكم الراشد لا يمكن أن تتحقق إلا بتفعيل وضمان حق المشاركة السياسية في أجواء ديمقراطية وفق قواعد دستورية، منهج الدراسة هو الوصفي التحليلي في ظل الإطار النظري لمفهوم المشاركة السياسية والحكم الراشد ،الحدود الزمنية هي المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة السابع عشر من فبراير .. أما المكانية سيتم تسليط الضوء على النموذج الليبي كأحد النماذج من الدول النامية.

تقسم الدراسة على النحو التالي:

المحور الأول – المشاركة السياسية من حيث المفهوم والنشأة وارتباطها ببعض المفاهيم الأخرى :

أولاً: من حيث المفهوم والنشأة

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية

ثالثاً: أشكال المشاركة السياسية وأهدافها

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة

خامساً: المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية

سادساً: دوافع ومعوقات المشاركة السياسية

المحور الثاني – الحكم الراشد كأساس للإصلاح السياسي وتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم الحكم الراشد (أبعاده، وأهميته، ومعاييره).

ثانياً: التنمية المستدامة (المفهوم، والأبعاد، والأهداف).

ثالثاً: العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

رابعاً: التحديات التي تعيق عملية المشاركة السياسية ومحاولة بناء نظام حكم راشد في ليبيا بعد ثورة

17 فبراير.

المحور الأول: المشاركة السياسية:

أولاً: من حيث المفهوم والنشأة:

. من حيث المفهوم:

لم يناقش مفهوم ما على النطاق الواسع مثل مفهوم المشاركة السياسية الذي أصبح منتشر في أنحاء العالم، ومع ذلك فإن مفهوم المشاركة ما زال غير واضح بالنسبة للكثيرين فضلاً عن تباين تعريفاتها تبعاً للمجموعات المختلفة التي تحدثت حول هذا المفهوم (صالح ، 2005، ص21).

فقد عرفها العديد من المفكرين كلاً حسب الرؤية الخاصة به لهذا المفهوم وعلى النحو

التالي (عامر، 2007-2008، بدون).

"جرينشين" يعرف المشاركة السياسية بأنها: مجال تلك الأنشطة التي تأتي في فترة الانتخابات والتي

بواسطتها يحاول المواطنون التأثير على القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم إما محي الدين





سليمان فيعرفها بأنها: الجهود الاختيارية أو التطوعية التي يبذلها أفراد المجتمع بهدف التأثير على بناء القوة في المجتمع أو الإسهام في صنع القرارات الخاصة في المجتمع، وتتم هذه المشاركة في صورة متعددة بدءاً بالاهتمام بأمور المجتمع والمعرفة السياسية وانتهاءً بالعنف السياسي.

أما صلاح منسي: فيعرف المشاركة السياسية على: أنها عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواعي بغية التأثير في المسار السياسي العام بما يحقق المصلحة التي تتفق مع آرائه وانتمائه الطبقي، وتتم المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها المشاركة في الأحزاب السياسية والترشح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت.

وتشير المشاركة السياسية في معناها العام إلى تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها الفرد في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة للمشاركة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع؛ وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف علاوة على ذلك، تعني المشاركة السياسية تلك الأنشطة الإدارية أو التطوعية أو المنظمة التي قوم بها الموظفون بغية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في مختلف القرارات التي تتخذها الحكومة، أو في اختيار النخب السياسية أو انتقاء الحكام أو المشاركة في توجيه السياسات العامة للدولة، ومن هنا، "المشاركة السياسية نشاط، وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد فقد يشعر المرء شعوراً عميقاً بأهمية الإدلاء بصوته في الانتخابات دون أن يدلي بالفعل بصوته في الانتخابات، ومن ثم لا يعد ذلك مشاركة، وإن الاختلاف بين الفعل والاعتقاد يماثل الفرق بين دراسة المشاركة السياسية، ودراسة الرأي العام (حمداوي، العدد 22، 2019).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن القول أن المشاركة السياسية تتضمن الآتي (عامر، 2007-2008):

- 1- المشاركة السياسية هي الدور الطوعي الذي يقوم به المواطن سواء بشكل فردي أو في إطار الجماعة "حزب سياسي، منظمات..." في الحياة السياسية.
- 2- الهدف منها هو التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها وللمجتمع كله.
- 3- لابد من توفير المؤسسات المختلفة التي من خلالها يقوم الفرد بدوره من أجل تحقيق مبتغاه من تلك المشاركة لمناقشة الأمور العامة.
- 4- تعتبر الأحزاب السياسية أهم القنوات للمشاركة السياسية وإطار حقيقي يتم من خلاله تفعيل المشاركة الشعبية، بترجمة خيارات وبدائل هذه الأخيرة أمام صانعي القرار، وبفضل المشاركة يتمكن الحزب السياسي من الوصول إلى السلطة في إطار التداول الديمقراطي من خلال ما يفرزه الصندوق الانتخابي.

. تاريخ نشأة المفهوم:

ظهر هذا المفهوم في كتابات أفلاطون وارسطو حول كيفية ممارسة العمل السياسي داخل دولة المدينة "أثينا" بشكل ديمقراطي مباشر معتمد على المشاركة السياسية المباشرة للمواطنين في الحياة السياسية، واعتبر أن المواطنة تعطي حق وواجب الاشتراك في الحياة السياسية، وأن مثل هذه المشاركة يمكن أن يحسن تأديتها والقيام بها المواطن العادي، حيث اعتبر أنها لا تتطلب كفاءة ذهنية خاصة بل هي في متناول الشخص العادي، ولكن هناك ملاحظات يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم التجربة اللاتينية وهي (مجاهد، 1999، ص 34 36):





1- إن مفهوم الديمقراطية المباشرة اللاتينية كان أساسه استقراطياً وليس ديمقراطياً حيث في الواقع حكم الشعب هنا يعني حكم المواطنين، وقد مثلوا أقلية بالنسبة لمجموع السكان وفقاً للتنظيم الاجتماعي الذي قسم فيه أفلاطون المجتمع إلى طبقات.

2- الحرية السياسية والمشاركة السياسية اقتصرت على المواطنين، أما بقية السكان فقد حرموا منها.

3- اقتصرت صفة المواطن على الذكور من الأتنيين من سن 20 عاماً دون الإناث.

أما في الفكر السياسي الإسلامي استند رواده إلى مفهوم الشورى في القرآن الكريم الذي نزلت إحدى سورته باسم "الشورى" ونصت آياتها الكريمة على المشاركة في صنع القرار في قوله تعالى ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ﴾، وفي سورة آل عمران ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ والشورى كما جاءت في القرآن ملزمة لا معلمة على نحو ما ذهب إليه الفقهاء وقد تجلّى المفهوم الملزم للشورى في التجربة العلمية في عهد الخلفاء الراشدين بصفة أساسية في تسيير الحياة السياسية المنطلقة من ترسيخ مفهوم الديمقراطية المجتمعية التي تشكل بها المجتمع الإسلامي من قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، وما عرف بوثيقة المدينة (عشان، 2016).

ويعيد كثير من الباحثين مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية وذلك بسبب ظهور ما يعرف بالمجال العام إلا أن هذا التحديد كان مسبقاً بنظريات وممارسات متعددة للمشاركة السياسية من فكرة نشوء الدولة في العصر القديم، كما أن هناك بعض من الدراسات التي تعيد تاريخ نشأة هذا المفهوم وظهوره على الساحة السياسية إلى مطلع عصر النهضة في القرن السابع عشر وبدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية وبلغ ذروته أثناء الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر (عشان، 2016). وحديثاً كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الأكثر وضوحاً وتأكيداً على تطبيق هذا المفهوم، ويتبين ذلك من خلال نص المواد 19، 20-21.

حيث نصت الفقرة 3 من المادة 21 تحديداً على أن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عن هذا الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت*.

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية:

لا يمكن دراسة ظاهرة المشاركة السياسية دون التعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بها مثل:

1- المشاركة السياسية والتنشئة السياسية:

عند الحديث عن تعريفات المشاركة السياسية لابد من الإشارة إلى ارتباط موضوع المشاركة السياسية بموضوع التنشئة السياسية التي تمثل عملية تهيئة وإعداد للمواطن كي يصبح مؤهلاً للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعه، فالمشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد، كعضو في جماعة، والفرد كمواطن سياسي كما تلاقى التنشئة السياسية مكاناً هاماً في ميدان علم الاجتماع السياسي كونها إحدى موضوعات الالتقاء الاجتماعي بالسياسي، وباعتبارها ثقافة سياسية تصهر الحاكمين والمحكومين في بوتقتها، كما يمكن

* الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف، المؤرخ في

10 كانون الأول/ ديسمبر 1948م.





اعتبارها الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي، وتتلور الثقافة السياسية المجتمع من المجتمعات (الشيخ علي، 2010، ص25).

2 - المشاركة السياسية والتنمية السياسية:

تشير التنمية السياسية إلى عملية النمو في بناء المؤسسات وتشجيع الممارسة في المجتمع، وفي المجتمعات الأقل تطوراً تستهدف عملية التنمية السياسية حشد التأييد الجماهيري لبناء نظام سياسي قومي من ناحية وتعزيز مؤسسات وقيم وسلوكيات المشاركة السياسية من ناحية أخرى، وتهدف التنمية السياسية بشكل عام إلى بناء الديمقراطية التي هي أحد صور المشاركة السياسية ومن هنا تظهر العلاقة بين هذان المفهومين في أن هناك علاقة طردية بين التنمية السياسية كعملية والمشاركة السياسية من كون مدى انتشار مظاهر التنمية السياسية في المجتمع فأنها تدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية للفرد داخل مجتمعه (عثمان، 2016).

3 - المشاركة السياسية والتعليم:

ولزيادة المشاركة السياسية يحتاج المواطنون للتدريب على الديمقراطية وذلك من خلال المجالات الأخرى لحياتهم مثل ذلك مجال التعليم والعمل ومع تزايد المشاركة يتغير الناس بقوة انتمائهم للمجتمع ويتدعيمهم للنظام السياسي ومن هذا المنطلق تقوم المشاركة السياسية بخلق نظام سياسي ذاتي التدعيم وتعد هذه الرؤية الموجبة تعبيراً عن أهداف شبكة العمل الخاصة بالمجتمع، واتضح من خلال النموذج الاجتماعي الاقتصادي أن المواطنين ذوي التعليم الأعلى وكذلك الدخل والرواتب الثابتة هم الأكثر مشاركة في السياسة حيث تعد هذه العوامل الأكثر دعماً للمشاركة (صالح، 2005، ص24).

4 - المشاركة السياسية والوعي:

لا يمكن أن يشارك المواطن في مجال السياسة وهو في حالة استرخاء فعلى الفرد الذي يدلي بصوته في الانتخابات التوقيع على بطاقة الانتخابات وكتابة خطابات والتوجه إلى مكان الاقتراع، وبعبارة أخرى فإن من يدلون بأصواتهم على وعي بأنهم يدلون بأصواتهم وأعضاء المنظمات على وعي بعضويتهم ومن يقومون بالحملات الانتخابية على وعي أنهم يقومون بحملات انتخابية، وعن تم يمكن اعتبار المشاركة مرتبطة بالوعي على أساس أن الأفراد لابد أن يكون على وعي بالنشاط الذي يقومون به (صالح، 2005، ص24).

5 - المشاركة السياسية والثقافة السياسية.

يمكن توضيح العلاقة بينهم من خلال دراسة تنوع الثقافات السياسية الناتجة من تنوع النظم السياسية، حيث نجد أنه بينما تتسع المشاركة السياسية للأفراد في النظم التقليدية بسمة السلبية فأنها على العكس من ذلك في النظم الغير تقليدية حيث يكون المواطن في تلك النظم على اهتمام كبير بمعرفة ما يدور حوله من أحداث وذلك نتاج من وعي ثقافي لأفراد تلك المجتمعات بضرورة الحرص على القيام بأدوارهم في المجتمع وكما لهم حقوق عليهم واجبات، وهذا له تأثير كبير على المشاركة السياسية للأفراد (عثمان، 2016).





ثالثاً: أشكال المشاركة وأهدافها.

الجانب الأول: أشكال وقنوات المشاركة السياسية.

1 - من حيث الأشكال.

من حيث أشكال المشاركة السياسية يمكن التمييز بين أربعة من أشكال المشاركة كالاتي: المشاركة السياسية الرسمية، والمشاركة السياسية غير الرسمية والمشاركة التقليدية والمشاركة غير التقليدية. أما عن المشاركة السياسية الرسمية فمن المعروف أن الرسميين وأصحاب المناصب هم الذين يقومون بها من واقع الحفاظ على مصالحهم من خلال تحقيق الدوام والاستقرار والاستمرار للنسق الذي يهيمنون عليه وهم من خلال هذه العملية قد يواجهون مصاعب أو صراعات من ذوي المصالح الآخرين من أعضاء المجتمع، الذين يكونوا عادة من الأحزاب السياسية خارج السلطة، وجماعات الضغط أو المصلحة والأقليات وهؤلاء يمثلون أعضاء المجتمع المشاركين سياسياً بالطرق غير الرسمية (صالح، 2005، ص 28).

أما المشاركة التقليدية فهي التي تحتل نظام سلوك سياسياً نسبياً يستخدم القنوات الشرعية للحكومة الممثلة، ومثال ذلك الانتخابات ويشترك الأفراد في السلوك المدعم الذي يعبر عن الولاء للحكومة وللدولة، ويشترك المواطنون في السياسة التقليدية للتأثير على سياسة الحكومة، وقد يسعى الناس إلى منافع معينة لأنفسهم أو لتعديل السياسات العامة للحكومة، أما عن المشاركة الغير تقليدية فتوصف بأنها ذلك السلوك النسبي غير السائد والذي يتحدى أو يحدد القنوات الحكومية الشرعية، ورغم أن الأمريكيين يرفضوا بصفة عامة أعمال السياسة الغير تقليدية التي تتداخل مع الحياة اليومية فقد اتضح أن المشاركة غير التقليدية قد حققت النجاح في التأثير على سياسة الحكومة خلال حرب فيتنام كما أن حركة الحقوق المدنية قد دعمت المواجهة مع الحكومة المحلية لصالح معارضي التفرفة العنصرية (صالح، 2005، ص 30-31).

2 - قنوات ووسائل المشاركة السياسية.

يمكننا القول بأن قنوات ووسائل المشاركة السياسية هي كالتالي:

أ - المشاركة عن طريق الانتخاب.

- وتتم هذه الوسيلة عن طريق الاقتراع المباشر في الانتخابات وينظر إليها كواحدة من أهم سبل المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية وترتبط هذه العملية مباشرة بالديمقراطية التمثيلية التي تعنى أن الشعب يمارس السلطة من خلال اختياره الحر المباشر لممثليه (الشيخ علي، 2016، ص 34).
- وتكمن أهمية الانتخابات في أنها (النشير، 2014-2015):
- تعطي الشرعية: حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتخبة الشرعية كممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع.
 - توفر المشاركة: من خلال تقديم الفرصة أمام أكبر نسبة من المواطنين للمشاركة من خلال حقهم القانوني في التصويت والترشيح.
 - حرية الاختيار: حيث تعطي المواطنين الفرصة لاختيار الشخص المناسب لإدارة الشؤون العامة.
 - المساواة بين الناخبين: إن القوانين المعمول بها تؤكد على مبدأ المساواة مما يعني عدم وجود تمييز بينهم.
 - الانتخابات هي عملية تأسيسية لثقافة المشاركة الديمقراطية.





- الانتخابات تخفف من الاحتقان السياسي والمجتمعي.
- يشعر المواطن من خلال الانتخابات بأهمية دوره السياسي والمجتمعي.

ب - المشاركة عبر الاستفتاء الشعبي:

حيث تلجأ الأنظمة الديمقراطية أحياناً للحصول على تأييد شعبي لقانون أو إجراء معين إلى استفتاء الشعب قبل تطبيق قانون أو إجراء معين، لكن الملاحظ أن بعض الأنظمة تلجأ لمثل هذا النوع من المشاركة الشعبية من أجل تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، أو لإجراء تعديلات جوهرية على بعض مواد الدستور الرئيسية التي يجد النظام السياسي نفسية عاجزاً عن إجرائها عبر الطرق الديمقراطية العادية داخل البرلمان مثلاً (الشيخ علي، 2016، ص34).

ج - الأحزاب السياسية:

يعرف الحزب السياسي بأنه جماعة منظمة من الأفراد تسعى للوصول إلى الحكم وممارسة السلطة بالطرق المشروعة لتحقيق مبادئها المتفق عليها (عامر، 2007-2008).

وتؤدي الأحزاب مجموعة من الوظائف نذكر منها (الجبير، 2000، ص 271):

- الأحزاب تعتبر مدرسة ثقافية للشعوب، وذلك من خلال إسهامها في تقديم الوعي السياسي عن طريق تقديمها المعلومات المتعلقة بالعمل السياسي وبالحيات العامة في مختلف مجالاتها.
 - إنارة الرأي العام عن طريق ما تقوم به من اجتماعات وندوات واستخدام لوسائل الإعلام المختلفة.
 - الإسهام في تحقيق الوحدة القومية عن طريق التوفيق بين وجهات النظر المختلفة بين أنصاره.
 - تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولي الوظائف النيابية والإدارية.
 - يقوم الحزب بمهمة الرقابة على السلطة خصوصاً عندما يكون في موقع المعارضة.
 - يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة.
- ويمكن القول إن أي نظام سياسي ما هو إلى انعكاس للنظام الحزبي السائد في البلاد، وبعبارة أخرى تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمن خلال الظاهرة الحزبية في أي دولة يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والأيدولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة للنظام السياسي (الحزبي، 2004، ص113).

د - المشاركة عن طريق جماعات الضغط:

وذلك عندما لا تكون القنوات الرسمية للمشاركة فاعلة أو مجدية أو مؤثرة، وهنا لابد من الإشارة إلى مجموعات الضغط هذه، ورغم تسترها تحت غطاء المشاركة إلا أن كثيراً منها تكون نشاطها ملتزماً إلى حد كبير بمصالح هذه الشريحة تحديداً، مثل مجموعات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية وأصحاب شركات صنع الأسلحة في العديد من الدول الأوروبية (الشيخ علي، 2016، ص35).



هـ) المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

كالجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات النقابية والدينية وذلك من أجل بلورة رأي عام ضاغط على الحكومة (الشيخ علي، 2016، ص36).

الجانب الثاني: أهداف المشاركة السياسية:

تشير ماري تيريز رينر Marie Therese Renard إلى أن هدف المشاركة السياسية هو أن يكون للإنسان موقف معين وأن يقوم بعمل ما، وأن يصبح الإنسان المشارك هو جزء في جماعة تعكس رغبة الآخرين، حيث يجد الفرد نفسه يقتسم المسؤولية ويكون هناك أهمية للمعرفة والعلم والوعي، فغالباً ما تكون هناك فكرة أو عدة أفكار تجذبه للعمل مع غيره أنها عبد الهادي الجوهري يشير إلى أن المشاركة السياسية بالإضافة إلى أيضاً تعتبر من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي إلا أنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة ليشترك في الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف (صالح، 2005، ص27 28).

وتهدف المشاركة السياسية إلى التأثير المباشر أو غير المباشر على صانعي القرار وذلك حسب المصلحة العامة أو الفئة التي ينتمي إليها وللمجتمع كله، كما أن المقصد من وراء المشاركة السياسية بشكل عام هو التأثير في السياسة العامة وإدارة شؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، وكذلك تهدف إلى تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها (عامر، 2007-2008).

ومن أهداف المشاركة السياسية كذلك توعية الأفراد والجماعات على ممارسة الديمقراطية بغية إرساء مجتمع تنموي ديمقراطي فعال والتعبير عن الآراء بكل حرية دون مس كرامة الفرد والمواطن ويعني هذا أن المشاركة السياسية تهدف إلى تكوين مواطن مدني حر يساهم في بناء مجتمعه، وتحقيق تطلعاته السياسية (حمداوي، العدد 22، 2019، ص80).

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة:

المشاركة السياسية للمرأة: يمكننا القول أن المشاركة السياسية للمرأة تعني تعزيز دورها في إطار النظام السياسي بضمان مساهمتها في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار القادة السياسيين، وبعبارة أخرى تعتبر المشاركة السياسية للمرأة مبدأ ديمقراطياً من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة مبدأ يمكننا أن نميز في ضوءه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المساواة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء وبين الأنظمة الاستبدادية الشمولية (فشمون، 2015، ص7).

. المرأة والانتخابات:

لمحة تاريخية موجزة عن واقع العملية الانتخابية للمرأة في ظل بعض دساتير دول العالم. تعتبر نيوزيلندا أول دولة سمحت للمرأة بالتصويت في العالم، وكان للثورة البلشفية في روسيا 1917م الدور الأكبر في الترويج وترسيخ مساواة المرأة بالرجل.



أما الولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة بتعديل الدستور لتسمح للمرأة بالتصويت عام 1920م، وهي السنة التي تم فيها منح المرأة حق التصويت في عشرة دول أخرى وبالنسبة للدول الأوروبية فقد قامت بمنح حق التصويت للمرأة بعد الحرب العالمية الثانية بما فيها فرنسا واليونان وإيطاليا وسويسرا (جاد الله، 2007، ص27).

ويمكن تصنيف الدول العربية من حيث القوانين المتعلقة بالمشاركة للمرأة إلى ما يلي (جاد الله، 2007، ص29):

- دول ليست لها دساتير وقوانين تتطلع وتفسر الحقوق السياسية للمواطنين وهو ما يشمل الرجال والمرأة مثل السعودية.
- دول أصدرت دساتير لكن لم تنص أحكامها على منح المرأة حق المشاركة السياسية مثل الكويت والإمارات، "وقد عدلت الكويت الدستور ومنحت المرأة حق التصويت والترشيح عام 2005م".
- دول عربية لها دساتير وقوانين تنص بوضوح على حق المرأة في المشاركة السياسية مثل: فلسطين، تونس، مصر، سوريا، العراق، الأردن، المغرب، لبنان، والبحرين، وغيرها.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

لقد بات من المؤكد أن عملية إقحام المرأة كطرف فاعل في الممارسة السياسية، أصبحت جداً ضرورية بعدما كانت هذه القضية تتأرجح لفترة طويلة من الزمن بين القبول والرفض من قبل الرجل من جهة، وبين اعتراف الدساتير بها وإعاقه القوانين لها من قبل معظم دول العالم من جهة أخرى (صبيحة، 2015-216، ص44)، إلا أنه زاد في الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل كبير الاهتمام بقضايا المرأة عالمياً، خاصة في الدول النامية التي أدركت أهمية المشاركة السياسية للمرأة حيث اكتشفت هذه الدول أن فشل خطط التنمية وتأخر مجتمعاتها يعود في جانب أساسي منه إلى عدم الاستفادة من جهود ومهارات النساء مما يسبب هدراً في طاقة المجتمع (جاد الله، 2007، ص33).

خامساً: المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية:

إن الحديث عن المشاركة السياسية يأخذنا إلى ربط المفهوم بالنظام الديمقراطي، لأن العديد من النظريات السياسية عامة، ونظريات علم الاجتماع السياسي خاصة، تعتبر المشاركة السياسية هي المكون الأساسي للديمقراطية، وذلك من خلال اتساع الاقتراع الشامل وامتداده بدرجات مختلفة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع حيث الرجال مثل النساء، وتمارس هذه المشاركة أيضاً من خلال المؤسسات الشرعية التي تشجعها، ومن خلال اللقاءات والتجمعات الأساسية (صبيحة، 2015-216، ص36-37).

وكلمة الديمقراطية اصطلاحاً تعني حكم الشعب أو سلطة الشعب، وعلى ذلك فالديمقراطية هي ذلك النظام من أنظمة الحكم الذي يكون الحكم فيه أو السلطة أو سلطة إصدار القوانين والتشريعات من حق الشعب أو الأمة أو جمهور الناس (الشريف، 1441هـ، ص4)، ولا يملك المواطنون في نظام ديمقراطي الحقوق فحسب بل أيضاً مسؤولية المشاركة في النظام السياسي الذي يحمي بدوره حقوقهم وحررياتهم (علي الموقع <http://America.gov>).

إلا أن حقيقة التنشئة الاجتماعية في مجتمعات الدول النامية ومنها المجتمعات العربية تشوبها علاقات التسلط والرضوخ والتي تنعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها، ويصبح من الاعتيادي للإنسان





العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي، حيث اعتاد على ذلك منذ صغره، ويصبح الإحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات أمر ألفه وترى عليه، فهناك من يتخذ القرارات بالنيابة عنه، حتى فيما يخصه شخصياً، وفي كافة المؤسسات التربوية بدءاً بالبيت ومروراً بالمدرسة ومكان العمل وانتهاءً بالمجتمع ككل (جاء الله، 2007، ص44).

ويحمل هذا الوصف للحالة السياسية التي تعيشها مجتمعات الدول النامية والدول العربية خاصة حقيقة واحدة مفادها: لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية لأنها تمثل الأساس لأي نظام ديمقراطي، وفي أحيان كثيرة هما وجهان لعملة واحدة، وذلك لأن النظام الديمقراطي هو الذي يشيع ثقافة المشاركة السياسية ويحتضنها عبر التنشئة السليمة لمواطنيه وعبر تشجيعه للمشاركة الفاعلة حتى ينقل الهامشيون في العمل السياسي إلى المهتمين بالنشاط السياسي، وتعني المشاركة الفاعلة فيما تعنيه الاهتمام السياسي العام، ومتابعة الأحداث ثم مرحلة المعرفة السياسية، ومن ثم ممارسة السياسة بالتصويت والترشيح وبشكل مباشر، أو بالانضمام الطوعي لمؤسسات المجتمع وبالتالي ممارسة السياسة بشكل غير مباشر (جاء الله، 2007، ص45).

سادساً: دوافع ومعوقات المشاركة السياسية:

الدوافع:

هناك العديد من الدوافع التي تحفز المواطن وتدفع به للمشاركة السياسية فعلى سبيل المثال لا الحصر (الشيخ علي، 2016، ص37):

- 1- المشاركة كتعبير عن وعي سياسي حيث يربط المواطن هنا بين الحقوق التي يحصل عليها كونه جزء من المجتمع وواجباته تجاه هذا المجتمع.
- 2- المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب محددة قد تكون مطالب نقابية أو سياسية أو اجتماعية.
- 3- المشاركة بدوافع عرقية أو دينية، ويظهر هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية، وهذا النوع من المشاركة يمثل في كثير من الحالات دليل على وجود دولة متعددة القوميات أو الديانات أو المذاهب، كما يؤدي إلى وجود درجة معينة من التناقض أو عدم الانسجام.
- 4- المشاركة السياسية طلباً لمنصب أو موقع وظيفي أفضل.
- 5- المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي، حيث لا يكون للناخب أية ميول سياسية لكنه يمارس الانتخاب مثلاً انتصاراً لقريب أو أحد أفراد العشيرة والقبيلة.
- 6- المشاركة بدافع الواجب وحب العمل والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع أو تحسين مستوى الخدمة، والرغبة في لعب دور محوري مؤثر في أنشطة المجتمع (صبيحة، 2015-2016، ص24).

معوقات المشاركة:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون مشاركة المواطن بشكل عام في العملية السياسية داخل بلاده، حيث حدد "روبرت هال" أهم المعوقات التي تجعل الأفراد لا يهتمون بالحياة السياسية وتعوقهم عن المشاركة السياسية نذكر منها (صبيحة، 2016، ص36):





1- إذا اعتبر الشخص أن الأهداف الجديدة المطروحة لا تختلف عن سابقتها، وبالتالي فإن المشاركة لا تغير شيء على أرض الواقع.

2- إذا أحس الشخص بصعوبة التغيير فهذا الإحساس يدفعه إلى عدم المشاركة.

3- شعور الفرد بمحدودية معلوماته السياسية قد تعوقه عن المشاركة بفاعلية في المجال السياسي.

أما عن المعوقات بالنسبة للمرأة في المجتمعات العربية فهي لا تتوقف على عامل واحد وإنما تشمل عوامل عدة نذكر منها العامل السياسي:

1- المناخ الانتخابي، والذي يؤثر سلباً على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد وسلاح المال على المناخ السياسي، مما أدى إلى إحجام النساء عن المشاركة.

2- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة: معظم الأحزاب في الوطن العربي لا تقدر دور المرأة وإمكانياتها في العمل العام (فشمون، 2015، ص14).

وأخيراً يمكن القول أن من أكبر المعوقات أمام المشاركة السياسية للمواطن في الدول النامية والعربية بشكل خاص هو هيمنة القبلية والطائفية والعشائرية على نظام الانتخابات، فهو نظام يؤسس بدرجة أولى إلى الانتماء القبلي والعشائري، ويحكم حسب تقاليد القبيلة الخاصة، ففي هذا النظام يقدم المرشح أو يشارك في الانتخابات بوصفه ممثلاً للقبيلة بالأساس، وليس كفرد في المجتمع أي مواطن (فشمون، 2015، ص15).

المحور الثاني: الحكم الراشد كأساس للإصلاح السياسي وتحقيق التنمية المستدامة:

أولاً: مفهوم الحكم الراشد:

قبل الحديث عن مفهوم الحكم الراشد علينا التطرق إلى مفهوم آخر يرادفه وهو الحكم السيء حتى نقترّب منه بشكل أدق، فالحكم السيئ هو الذي يتصف بأحد الصفات التالية وهذه الصفات هي: غياب الإطار القانوني أو عدم تطبيق القانون مع وجود مثل هذا الإطار، وعدم كونه عادلاً مع الجميع في حالة تطبيقه، وعدم شفافية المعلومات، والفشل في الفصل بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، خاصة وبين المال العام والمال الخاص وضعف ثقة المواطنين بالقوانين، ووجود أولويات تتعارض مع التنمية وإساءة استخدام الموارد (البابلي، 2018، ص3).

وهناك بعض الخصائص أو المؤشرات التي تدل على الحكم السيء وهي:

1- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة وبين المال العام والمال الخاص.

2- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، بحيث تطبق القوانين استثنائياً وتعسفياً، ويعني المسؤولين أنفسهم عن تطبيق القوانين.

3- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتدفع نحو هدر الموارد المتاحة.

4- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضعيفة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام.

5- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد (البابلي، 2018، ص48-49).





6- الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحاكم وضعف ثقة المواطنين به مما يدفع على انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط.

ودون الإغراق في المعنى اللغوي ومفهومه نشير في عجالة إلى أن مصطلح الحكم الراشد أو الحاكمية الجيدة قديم قدم الإنسان واللغات التي اشتملتها فالأبحاث الكلاسيكية المعروفة تؤكد أن كلمة *gouvernance* لها أصول في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية، ثم انتقلت في القرون الوسطى إلى عدد من اللغات والحضارات وبخاصة اللغتان الفرنسية والإنجليزية، كما أن اللغة العربية توجد بها كلمات شبيهة مثل الحكم والحكمة والمحكمة، والحكومة وغيرها، وقد جاءت هذه الكلمات في عدة آيات قرآنية مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ﴾ صدق الله العظيم. ورغم هذا التواجد اللغوي المتأصل فإن العلماء والباحثين لا يتفقون على ترجمة موحدة لمصطلح *gouvernance* باعتباره "فن وطريقة الحكم" ونجد ترجمات مختلفة ومتعددة لهذا المصطلح منها: الحكامة، والحكم الرشيد والحكمانية، والحكومة، والتدبير الجيد والقيادة الجيدة وغيرها، وهذا ما خلف ارتباكاً لغوياً واضطراباً في الاستعمال السليم لهذا المصطلح، إلا أن الملاحظ هو أن الاتجاه العام في المشرق العربي انتصر للحكم الرشيد في حين أن الاستعمال السائد والرائج في أدبيات المغرب العربي هو مصطلح الحكامة الجيدة (الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، 2013، ص56).

ويعرف الحكم الراشد انطلاقاً من عدة اعتبارات ورؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى كما ينظر إلى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليه الديمقراطية وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فاعلية وإيجابية، والحكم الراشد يعبر عنه أحياناً بالحكم الصالح، إلا أنه يؤدي نفس المعنى وأكثر المصطلحات استعمالاً هو الحكم الراشد، وقبل أن يظهر هذا المفهوم في الأدبيات السياسية الحديثة استعمل في الأدبيات السياسية الإسلامية، ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية وهي مرحلة الخلافة الراشدة حين كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة والصلاح، وصيانة الحقوق، واحترام كرامة الإنسان وغيرها من المبادئ الإسلامية السامية (عربي محمد، 2011، ص370 371)، وحديثاً عرفته بعض المنظمات الدولية ومنها على سبيل المثال البنك الدولي الذي يعرفه: بأنه "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل (أبوحنين، 2017، ص20):

- 1- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.
 - 2- قدرة الحكومات على إدارة الموارد، وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية.
 - 3- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.
- فيما عرفه تقرير التنمية الإنسانية أنه الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (البابلي، 2018، ص2).
- أما منظمة التنمية والتعاون في أوروبا فإن الحكم الرشيد لديها يقوم على بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيعها، إضافة إلى التسامح في المجتمع ككل، وهذا التعريف يركز على بناء وتنمية الديمقراطية والثقافة الديمقراطية، ويربطها بنشر ثقافة التسامح ونزب العنف، وخاصة في هذا العالم المضطرب الذي تحكمه الصراعات السياسية والتجاذبات المذهبية والفكرية والإيديولوجية (الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، 2013، ص60).
- ويقوم الحكم الراشد على أبعاد مترابطة مع بعضها البعض وتتحد في (عربي محمد، 2011، ص373):





- 1) البعد السياسي، ويرتكز على طبيعة السلطة السياسية ومدى مشروعيتها من حيث التمثيل.
- 2) البعد التقني، ويقوم على الإدارة العامة ومدى كفاءتها، وفعاليتها.
- 3) البعد الاقتصادي والاجتماعي، ويتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وقدرته على التأثير في المواطنين وعلاقته مع الاقتصاديات الخارجية والدول الأخرى.

أهمية الحكم الرشيد:

- تكمُن أهمية الحكم الرشيد في أنه عنصر قوة للدولة فهو يعمل على (أبو حسين، 2017، ص23):
- 1) تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة.
 - 2) خلق حالة من الشفافية والمساءلة في عمل جميع الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة.
 - 3) يوفر بيئة من المميزات الحسنة تترقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية.
 - 4) يصنع المشاركة الإيجابية في الحياة العامة ويدعم حرية التعبير .
 - 5) يضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة تحقق التعاون المثمر والانسجام بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بهدف تحقيق المصلحة العامة.

معايير الحكم الرشيد:

إن البنك الدولي ومعه كثير من المنظمات الدولية، والتي تعمدت تغييب الجانب السياسي أثناء تصديها لإشكالية النمو، راجعت نفسها بعد محدودية النتائج التي أدت إلى الإقرار بتلازم التنمية بالديمقراطية، وهكذا ذهبت بعض الدول المتقدمة إلى اشتراط احترام الحكم الرشيد للديمقراطية إذا أرادت الحصول على مساعدات اقتصادية أو قروض منها أو من البنوك والمؤسسات المانحة، وانخرط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الاتجاه، وحدد معايير الحكم الرشيد في تسعة عناصر هي (الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، 2013، ص63):

- حكم القانون . المشاركة الواسعة لمكونات المجتمع المدني في اتخاذ القرار . المساواة . الشفافية . الفاعلية . المحاسبة . التوافق . حسن الاستجابة . الاستراتيجية بعيدة المدى.

ثانياً: التنمية المستدامة "المفهوم والأبعاد والأهداف":

المفهوم:

يتكون هذا المصطلح من كلمتان هما التنمية والاستدامة، التنمية في اللغة تعني النماء أي الازدياد التدريجي، فيقال نما المال نمواً أي تراكم وكثر، وينبغي الإشارة هنا إلى وجود اختلاف بين مفهومي النمو والتنمية، فالنمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي، دون تدخل متعمد من المجتمع والدولة، في حين أن التنمية عبارة عن عمليات مقصودة تسعى لإحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة، ووفقاً لفترة زمنية محددة، كما يبرز الاختلاف بين المصطلحين من كون حدوث النمو في تطور تدريجي بطيء، بينما تتطلب التنمية دفعة قوية تحركها القدرات الإنسانية الخبيرة التي تنقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم، ويمكن القول أيضاً أن التنمية هي نمو مدروس تم قياس أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة أو تنمية





في أحد الميادين الرئيسية مثل الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو في الميادين الفرعية مثل الصناعة والزراعة... إلخ (المطيري، 2015، ص29).

تعريف التنمية:

هناك مفاهيم عديدة ومختلفة للتنمية يعود اختلافها وتعدادها إلى الأساس والمنهج العلمي الذي يستند إليه الباحثون في تحديد مفهوم التنمية، ونظراً لتباين مستوى التنمية بين الدول المتقدمة والدول النامية فقد انقسم الفكر المعاصر في تعريفه إلى اتجاهين رئيسيين (كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص148). أحدهما يمثل الفكر الاقتصادي الغربي الذي عرف التنمية بأنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن. أما الاتجاه الثاني فيمثل وجهة نظر دول العالم الثالث، وعرف التنمية على أنها: العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة، والمساواة، ونزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر، والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن أكبر قدر من فرص المشاركة، وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله.

أما كلمة استدامة في اللغة العربية: فهي مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، أي طلب دوام، ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت، أما الاستدامة اصطلاحاً: هي مفهوم يطلق على البيئة الحيوية متنوعة الكائنات الحية والعوامل الطبيعية التي تحافظ على وجودها لأطول فترة زمنية ممكنة، وتعرف أيضاً بأنها: "الحفاظ على نوعية الحياة من خلال التأقلم مع البيئة عن طريق استغلال الموارد الطبيعية لأطول مدى زمني ممكن يؤدي إلى الحفاظ على استمرار الحياة" (أبو حسين، 2017، ص60). وقد عرفت "الفاو" التنمية المستدامة الذي تبنته في عام 1989 على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التعبير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية (سماح وعده، 2018).

وتطور مفهوم التنمية في العقود الستة الأخيرة حتى أصبح النظر للتنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، ويتجاوز هذا المفهوم الحديث المفهوم الكلاسيكي للتنمية بوصفها نمو للنتائج القومي الإجمالي أو زيادة في متوسط دخل الفرد، إلا أن التنمية تعتمد على اعتبارات أخرى كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والتوظيف وممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وفرص المشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة واضعي السياسات والحكومات (الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية، 2013، ص88).

ويمكن القول بأن التنمية مشروع إحياء حضاري ضخم وشامل، مستند إلى القبول الإرادية لأفراد المجتمع، وينبع من إيمانهم بجدوى هذه العملية وأهميتها في تحقيق مصالحهم الحيوية ومتطلباتهم الحياتية، وفي تمكين المجتمع من التجديد ذاتياً عن طريق تحرير العقل من الأفكار المناهضة للتغيير والتجديد والتي تقف حائلاً دون بلوغه مرحلة الإبداع (كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص148 149).



أبعاد التنمية المستدامة:

تحقق التنمية المستدامة من خلال الأبعاد التالية (سماح و عبده، 2018):

- 1) البعد البيئي يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم مستديم.
- 2) البعد الاجتماعي: من خلال النهوض برفاهة الإنسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم واحترام حقوق الإنسان وتنمية الثقافات، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعالة في صنع القرار.
- 3) البعد الاقتصادي: والذي قضى بزيادة دخل المجتمع والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل.
- 4) البعد السياسي للتنمية: ويعتبر البعد السياسي للتنمية أهم أبعادها فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية والمحافظة على السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفاعلية في تجسيد معايير الاستدامة، على مستوى كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

رابعاً: علاقة الحكم الراشد بالتنمية المستدامة.

ترافق ظهور مفهوم الحكم الراشد مع تطور مفهوم التنمية بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي تغيرت مفاهيم التنمية، وانتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية، والتنمية المستدامة، حيث أصبح التركيز منصباً على تنمية الرأس المال الاجتماعي، وبرز هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة والبشرية بعد عدم مواكبة تحسين مستوى معيشة السكان مع التطور والنمو الاقتصادي، وتحسن الدخل القومي لا يعني أنه في كل الحالات يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين (عربي محمد، 2011 ص 376).

وتم ربط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم التنمية المستدامة لأن الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية مستدامة، وبذلك تركز تقارير التنمية البشرية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ سنوات على مفهوم نوعية الحياة وعلى محوريات الإنسان في عملية التنمية (البابلي، 2018 ص 9).

ولا يمكن قيام حكم راشد أو صالح في أي دولة دون وجود شروط لتحقيق ذلك الحكم على أسس ديمقراطية أهمها (عربي محمد، 2018، ص 370):

- 1) احترام حقوق الإنسان.
 - 2) الإقرار بوجود التعددية السياسية.
 - 3) الحفاظ على مبدأ التداول السلمي على السلطة.
- ومن هنا تأتي أهمية التأكيد على عدة اعتبارات أساسية وذلك على النحو التالي (البابلي، 2018، ص 9):
- 1) إن النمو الاقتصادي ما هو إلا وسيلة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وليس غاية في حد ذاته وإن واجب الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق المؤشرات النوعية لتحسين نوعية الحياة للمواطنين.
 - 2) إن التنمية البشرية المستدامة هي تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أو إلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمة، وتوسيع خيارات





المواطنين وإمكاناتهم والفرص المتاحة، والفرص تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي.

(3) إن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الوطنية بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق، والعالمي فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية، والزمنية كبعد ثالث يخص مصالح الأجيال الحالية واللاحقة.

(4) إن تمكين المواطنين وتوسع خياراتهم يتطلب تقوية المشاركة بأشكالها ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم وعبر تفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر حرية العمل النقابي واستقلالية منظمات المجتمع المدني.

رابعاً: التحديات التي تعيق عملية المشاركة السياسية ومحاولات بناء نظام حكم راشد في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير:

لاشك أن ليبيا تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي ذلك أن تركته لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية لوطنه، بل طالت القيمة الحاكمة في المجتمع الليبي (المغربي و الحصادي، لا يوجد، ص4).

ويخلاف مصر وتونس فإن ليبيا بحاجة إلى بناء إطار للحكم ومؤسسات المجتمع المدني للبدء من الصفر تقريباً، علاوة على ذلك وبالمقارنة مع دول الجوار تواجه ليبيا مشكلة أكثر خطورة وهي ضعف التماسك الداخلي، نظراً للانقسامات القبلية والإقليمية داخل الدولة، والانفتار إلى تكوين مؤسسات الدولة (ميلر و مارتنيني، 2013، ص33).

وتواجه عملية التحول الديمقراطي وإدارة عملية التنمية في ليبيا تحديات وعوائق كثيرة نجلها دون حصرها في:

الثقافة السياسية المعيبة، وضعف مؤسسات الدولة، والأوضاع الاقتصادية المتردية، والعوامل الاجتماعية المفرقة، وهشاشة المجتمع المدني، وفشل النخب السياسية في التوافق حول قواعد العملية السياسية ورسم السياسات العامة، والتدخل الأجنبي.

وسيتم التركيز في هذا الجزء من المحور على اثنان من التحديات وهما فشل النخب السياسية في التوافق حول قواعد العملية السياسية، والتدخل الأجنبي.

فشل النخب السياسية:

تعد النخب السياسية محوراً أساسياً من محاور عملية التنمية الشاملة التي تمثل مسعى ومطمح الجماهير في المجتمع وهيكل المؤسسات في الدولة ويظهر ذلك بشكل واضح في مجتمعات الدول النامية، إذ تمثل التنمية فيها محور الحياة واختصاراً لأهدافها خصوصاً في الجانب الاقتصادي والسياسي (المطيري، 2015، ص97)، واستعمال كلمة النخب السياسية هنا يقصد بهم القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق أي أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع، فكل من هم في السلطة أو مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلاً عن القوى الأخرى التي



تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار (الشيخ، 2018، ص39).

وفي الحالة الليبية وبعد نجاح ثورة 17 فبراير أسهمت عدة عوامل في الحيلولة دون توافق النخب السياسية على قواعد اللعبة السياسية والسياسات العامة، وكان من أهمها حداثة التجربة، فقد منع النظام السابق التنظيمات الحزبية وبلغ ذروته في قانون تجريم الحزبية عام 1972 الذي جعل تشكيل أو الانضمام إلى أحزاب وتنظيمات سياسية جريمة عقوبتها تصل إلى الإعدام، وفي عام 1973 وبعد إعلان الثورة الشعبية ألقى القبض على المئات من المثقفين من مختلف التيارات ولم يعد هناك مكان في المشهد السياسي إلا التنظيمات التي وضعها النظام السابق (المغربي والحصادي، لا يوجد، ص15).

كما أن الموروث السلطوي الذي تركه النظام السابق كان عائقاً مهماً أمام تحقيق أي توافق بين النخب السياسية في ليبيا بعد نجاح ثورة 17 فبراير، وفي ورشة عمل حول موضوع بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم العربي في أبريل 2013 بتركيا "أشير إلى أن واحد من أكثر الموروثات إضعافاً التي أفشأها الحكم السلطوي تمثلت في تعزيز عقلية استحواذ الفائز على كل شيء من بين المنافسين السياسيين، وهذا تجلى في مؤسسات يعين العاملين فيها على أساس الولاء السياسي بدلاً من الكفاءة، وتسييس جهاز الدولة، فبين تلك القوى السياسية ظهرت هذه الآلية في النزوع إلى التفرد باتخاذ القرارات بدلاً من بناء ائتلاف (ميلر ومارتيني، 2013، ص4).

ومنذ بداية ثورة 17 فبراير وحتى قبل صدور قانون الأحزاب شكلت العديد من الأحزاب، حيث افتقر كثير منها إلى الإعلان عن برامج سياسية محددة وتحديد لهويتها السياسية وموقفها من القضايا والتحديات الراهنة، حيث لم تتطور هذه الأحزاب بدرجة تجعلها فاعلاً أساسياً مهماً، وهي بذلك عاجزة عن تأدية دور الفاعل السياسي والاجتماعي القادر على إنجاز عملية التحول الديمقراطي (المغربي والحصادي، لا توجد، ص15).

وعلى الرغم من نجاح أول تجربة ديمقراطية بعد ثورة 17 فبراير والمتمثلة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 7 تموز 2012 وبشهادة المجتمع الدولي الذي اعتبر أن الانتخابات حرة وعادلة والأهم من ذلك يرى 80% من الليبيين أن التصويت كان إما حراً أو عادلاً بالكامل أو "حراً وعادلاً" إلى حد ما (شيفيس ومارتيني، 2014). إلا أن العام 2014 شهد المسرح الليبي مرحلة اتسمت بالصراع على السلطة بين التيارات السياسية المتناحرة واتخذ هذا الصراع طابعاً سياسياً وعسكرياً ودستورياً بين القوى الداخلية المتناحرة لأجل إعادة ترسيم نفوذها على القرار السياسي الليبي مما نتج عنه انقسامات على الصعيد السياسي والمؤسستي بين حكومة الشرق والغرب الليبي حيث سعى كل طرف لاستقطاب حلفاء له والحصول على دعم من المجتمع الدولي (اليزيم وآخرون، العام الخامس، العدد23، 2019).

ويعكس الوضع الليبي الراهن بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التي تعانيها النخب السياسية الليبية بمختلف أطيافها وانتماءاتها، حيث بدت هذه النخب طول الوقت متشرذمة وغارقة في دوامة لا تنتهي من الخلافات والانقسامات، فضلاً عن حالة التوتر والمناكفة السياسية والتخوين التي حكمت العلاقة بين البرلمان والمجلس الرئاسي، وهو ما سمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الليبية (الشيخ، 2011، ص42).





التدخل الأجنبي:

بعد التدخل الأجنبي في ليبيا ما بعد الثورة من أهم الأسباب والمعوقات أمام قيام الدولة وتحقيق الاستقرار الذي في غيابه لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة، وللتدخل الأجنبي في ليبيا دوافع مختلفة للدول المتدخلة كلاً حسب مصالحها وأهدافها.

وقبل سقوط القذافي في 2011 وقع النظام السابق مع الحكومات الأوروبية على اتفاقيات واسعة النطاق لنقل الأسلحة كجزء من التقارب مع القوى الغربية، وشمل ذلك صفقات بقيمة مليار دولار أمريكي مع بلدان أوروبية و300 مليون دولار أمريكي مع روسيا في 2005-2008م، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية بقيمة 6.2 مليار دولار أمريكي مع الرئيس الفرنسي السابق نيكولاساركوزي (بلاك وآخرون، 2017).

وتخشى هذه الدول من إلغاء تلك العقود في حال انتخاب حكومة شرعية يمكن أن تعيد النظر في جدواها، وبالتالي فهي تدفع بأطراف داخلية للسيطرة على مقاليد الحكم لتأمين استمرار تلك العقود، وهذا الوضع بدوره أدى إلى خلق حالة تنافس بين تلك الدول على الساحة الليبية.

وتمة تحليلات أخرى تؤكد أن الثروات التي تنعم بها ليبيا وموقعها الجغرافي القريب من أوروبا وراء مساندة الدول الغربية للثورة الليبية من الأساس، إلا أن دور المجتمع الدولي تغير كثيراً بعد انتصار الثورة، وقد تجسد هذا التغيير في التالي (المغيزي والحصادي، لا يوجد، ص15).

1) لم تبدل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وبقية القوى الدولية التي شاركت في العمليات العسكرية جهود حقيقية للمساعدة في إعادة بناء القوات المسلحة وجمع السلاح.

2) قامت بعض الأطراف الإقليمية والدولية بالتدخل في المشهد الليبي بمساعدة بعض القوى المحلية دون غيرها، الأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الداخلية وتحولت ليبيا إلى ساحة صراع بين هذه القوى المتنافسة.

كما أن هناك أطراف إقليمية متمثلة في بعض الدول الخليجية التي شاركت في الحملة العسكرية ضد نظام القذافي سنة 2011 أنتابها قلق ومخاوف بعد نجاح الثورة في ليبيا من انتقال الموجهة الثورية إلى تخومها، فعملت بما تمتلك من مال وآلة إعلامية لحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة وذهبت بعضها إلى تقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين قوى سياسية وعسكرية ليبية لصالح طرف دون آخر، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية (الشيخ ب، العام الثالث، العدد 11، 2017، ص43).

ويخصوص مسألة توفير الأسلحة من قبل الأطراف الإقليمية للأطراف المحلية الليبية هناك العديد من التقارير الأمنية التي تضمنت كيفية قيام القوى الإقليمية بانتهاك قرار حظر الأسلحة على الأطراف الليبية، وكان التقرير الأخير "الفريق الخبراء بشأن ليبيا" التابع للأمم المتحدة الصادر في 2017/6/4 قد أشار صراحة للإمارات العربية المتحدة ولقوى إقليمية أخرى، لم يذكر اسمها، على أنها انتهكت حظر الأسلحة المفروض على ليبيا في إطار دعمهم لحلفائهم المحليين من القبائل والمليشيات (حجال، العدد الثالث، 2018، ص136).

الخاتمة:

عندما يتم حرمان الفرد من حقوقه المشروعة التي تقرها دساتير دول العالم والديانات السماوية ويتم تعطيل دوره كعضو فاعل داخل وطنه ، ولا يعطى حقوقه كاملة وتنتهك الحريات وتستباح الحرمات من قبل النظام الحاكم كأجراء احترازي يقلص العمل السياسي والحقوق في ظل قانون الطواري الذي تحكم بيه أغلب





نظم الحكم في العالم الثالث بحجة الحفاظ على الأمن القومي وحفظ النظام، بعيداً عن أحكام القانون ونص الدستور الذي يصون الحقوق ويحدد الواجبات، حينها ستكون عملية التنمية وبناء مؤسسات الدولة بشكل سليم أقل حضا في النجاح والاستمرار وإن توفرت الموارد المالية، ناهيك عن التغيير الجذري الذي قد يطرق في شكل النظام نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة شعبية عارمة كما حدث في دول الربيع العربي عندها تكون فاتورة التغيير أكبر وأشد وطأة على الجميع حاكم ومحكومين وعلى حساب سيادة الدولة ومقدراتها وما تبقى من مؤسساتها. ومما تقدم تخلص الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية في موضوع البحث فلا سبيل لبنا دولة المؤسسات في ظل حكم راشد إلا بتفعيل حق المشاركة السياسية للمواطن في أجواء ديمقراطية وفق قواعد دستورية محددة. كما خلصت الدراسة محل البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- 1- هناك مفاهيم ترتبط بالمشاركة السياسية مثل التنشئة السياسية والتعليم والثقافة السياسية وغيرها ، لا يمكن تفعيلها من قبل مؤسسات المجتمع المدني فحسب، بل على الدولة المساهمة في دعمها ومتابعة برامجها ومنعها من الانحراف.
- 2- إن العلاقة بين تفعيل دور المشاركة السياسية للفرد، وتطوير أساليب الحكم وتحسين جودة البناء المؤسساتي داخل الدولة ، علاقة تكملية، فكل ما زاد اهتمام الفرد بالحياة السياسية والمشاركة فيها، فرض على الحكومة التقليل من أخطائها والعمل على تحسين جودة أدائها وذلك من خلال اصلاح مؤسساتها التي تدير الدولة من خلالها.
- 3- المشاركة السياسية في ليبيا تكاد تكون معدومة باستثناء بعض المحطات النادرة وهذا ما قلل من اهتمام المواطن الليبي بالحياة السياسة وجعله متردداً من المشاركة فيها أحيانا، والجدرى منها ومن العملة الديمقراطية برمتها أحيانا آخرة.
- 4- ضعف النخب السياسية، واستغلال بعض الأطراف الدولية والإقليمية لحالة الانقسام السياسي، يشكلان اكبر تحدي لتوحيد مؤسسات الدولة وتحسين أدائها.

التوصيات:

- 1- دعوة النخب السياسية في ليبيا إلى تغليب مصلحة الوطن والبحث عن توافق يخرج البلاد من دوامة العنف ويضمن للجميع الحق في المشاركة في الحياة السياسية لبناء دولة المؤسسات بالطرق الديمقراطية.
- 2- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التنمية والإصلاح المؤسساتي من خلال الاعتماد على العملية الديمقراطية والعمل بمبدأ الشفافية وعدم التشبث بالتجارب السابقة كخيار وحيد.
- 3- من حق المواطن الليبي ممارسة حقه الديمقراطي المشروع بالمشاركة في الحياة السياسية من اجل اختيار نظام حكم راشد يصون الحقوق ويحفظ الحريات ويعمل على تحسين جودة المؤسسات ويضع بوصلة التنمية في مكانها الصحيح.
- 4- دعوة المسؤولين في الدولة الليبية إلى وضع حد للتعاون مع الدول التي تغدي دائرة الصراع في ليبيا وحث القضاء للقيام بدوره حيال ذلك.





5- دعوة المسؤولين للاستثمار في مجال التعليم والتطوير والإصلاح لإنقاذ البلاد وتوحيد مؤسساتها بدلاً من الاستثمار في الحروب من أجل السلطة.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:

- 1- أحمد إبراهيم الجبير، مبادئ العلوم السياسية، الجامعة المفتوحة - طرابلس، ليبيا، ط الثانية، 2000م.
 - 2- تامر كامل محمد المزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة - دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، ط الأولى، عمان - الأردن، 1425هـ-2004م.
 - 3- حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، دار النشر - الأنجلو المصرية، ط الثالثة، سنة 1999م.
 - 4- سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية - اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا، جامعة عين شمس، 2005م.
 - 5- كتاب جماعي، تأليف مجموعة باحثين، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا: دراسة تحليلية في الخلفيات - الأسس - الآفاق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، ط الأولى، 2019م.
 - 6- محمد شاكر الشريف، حقيقة الديمقراطية، 1411هـ.
 - 7- ناصر الشيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، فلسطين، 2010م.
- ثالثاً: المجلات العلمية ومراكز الدراسات:
- 1- جميل حمداوي، الشباب العربي والمشاركة السياسية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الخامس - العدد 22: مارس 2019م.
 - 2- جيمس بلاك وآخرون، مياه مطربة: لمحة موجزة حول التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مؤسسة RAND، 2017م.
 - 3- خالد محمد أحمد إيزيم وآخرون، التنافس الفرنسي الإيطالي وأثره على وحدة واستقرار ليبيا، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الخامس، العدد 23، يونيو 2019م.
 - 4- زاهي المغيربي ونجيب الحصادي، التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص، المنطقة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس - ليبيا.
 - 5- سهيلية سماح وقريد عبده، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين، 27 يناير 2018م.



6- صادق حجال، صراع النفوذ الإقليمي السني - السني في ليبيا: إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي، مجلة اتجاهات سياسية - تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين، العدد الثالث، آذار 2018م.

7- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد - رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف، الجزائر، عدد خاص أبريل 2011م.

8- كريستوفر شيفيس وجيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل، مؤسسة RAND، 2014م.

9- لوريل إي ميلر وجيفري مارتين، التحول الديمقراطي في العالم العربي، توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مؤسسة راند، معهد أبحاث الدفاع الوطني، نشر عام 2013م.

10- محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين، أغسطس 2016م.

11- محمد عبد الحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العام الثالث - العدد 11: أكتوبر 2017م.

12- محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011م، مجلة اتجاهات سياسية، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا - برلين، العدد السادس، كانون الأول/ديسمبر 2018م.

13- نبيل البابلي، الحكم الرشيد الأبعاد والمعايير والمتطلبات، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 9 يناير 2018م.

رابعاً: المؤتمرات والندوات العلمية:

1- لوريل إي ميلر وجيفري مارتيني، بناء الديمقراطية على أنقاض السلطوية في العالم: موجز ورشة عمل في تركيا، مؤسسة RAND، 24 أبريل 2013م.

2- محمد فشمون، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، مركز جيل البحث العلمي، المؤتمر الدولي السابع، طرابلس - لبنان، 19-21 مارس 2015م.

3- الندوة الدولية حول - التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، مايو/أيار 2013م، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، ديسمبر/كانون الأول 2013م.

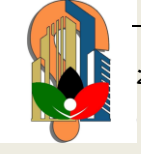
خامساً: الرسائل العلمية:

1- حمداد صحبية، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجتمع المحلي "مدينة وهران نموذجاً"، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2015-2016م.

2- حنين عبد الرحيم عبد العزيز جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين، 2007م.

3- صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999-2004م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008م.





- 4- غرمة محمد البشير، دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي، "دراسة حالة تونس" رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2014-2015م.
- 5- محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في تنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، نوفمبر/ 2015م.
- 6- مصطفى موسى أبو حسين، معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى بغزة، شعبان 1430 / مايو 2017م.
سادساً: شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت:
- 1- الديمقراطية بإيجاز، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الدفاع الأمريكية على الموقع <http://america.gov>

Abstract

If we look at the weaknesses affecting developing countries in general, we find that the subject research on political participation and good governance touches the essence of the issue that hinders the Institutional Building in Libya as a model for study among developing countries. Despite the abundance of financial resources of the Libyan state compared to the developing countries at least since the discovery of oil to this day, these resources have not been invested optimally to contribute to raising the level of per capita income and managing the wheel of development for a better future due to the absence of good governance which works to achieve the well-being of citizens and seeks to build democratic institutions through which the individual can participate in the political life and exercise his legitimate right to choose his representative or delegate in the political decision-making and policy-making of the state; this element can only be achieved in a truly democratic climate. The study also focuses on the most important current challenges that hinder the process of democratization and constitute a major obstacle to any attempt to reform and drive development towards a better future.

